وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

محاضرات مقياس النظام الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

من اعداد : د . فؤاد جدو

محاضرة الثالثة : خصائص النظام الاقتصادي الدولي

تمهيد :

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي مثل أي نظام اخر له خصائص و مميزات تمكن من تبيان محدداته و بالتالي يمكننا من الفهم الجيد لأليات تفاعله و تأثيره في البيئة الدولية و الوطنية و مدى انعكاسه على السياسات الاقتصادية و العلاقات الدولية الاقتصادية.

و يمكن اننا تطرقنا في المحاضرة الأولى الى بعض خصائص النظام الدولي الاقتصادي الا اننا سنتطرق في هذه المحاضرة الى خصائصه بالتفصيل .

1- خصائص النظام الاقتصادي الدولي :

يمكن ان نلخص خصائص النظام الاقتصادي الدولي الى ما يلي :

1- الديناميكية :

تعتبر هذه الخاصية من بين الخصائص التي تميز النظام الاقتصادي الدولي الراهن حيث ان النظام لا يزال يتطور و ينمو و يتشكل حيث يعتمد على وسائل و أساليب متجددة لتحقيق أهدافه و تعظيم مصالحه حيث لا يوجد ثبات مطلق او هيكلة نهائية و لا يزال هذا النظام لم يأخذ شكل نهائي بعد (كمال، 2011، صفحة 73) .

2- نظام القطب الواحد :

بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار النظام الاشتراكي اصبح النظام الرأسمالي هو النظام المنفرد بالقمة الاقتصادية اين اصبح النموذج السيادي في العالم وفق اليات اقتصاد السوق و انفتاح الأسواق العالمية و هيمنة التجارة العالمية (خويلدي، 2013، صفحة 10) ، فالنظام القطب الواحد اقتصاديا اصبح هو المهمين رغم وجود نقاش حول ان العالم يتجه الى انشاء نظام متعدد الأطراف و ليس الأقطاب خاصة مع تصاعد قوى اقتصادية دولية جديدة وفق ما يجذب الدول نحو تحقيق مصالحها و ليس بالضرورة التكتل مع بعض بل بما يخدم مصالحها و فقط.

3- المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية :

هذه الخاصة أصبحت ميزة خاصة بالنظام الاقتصادي العالمي و هذا يعود الى أسباب عديدة من بينها زيادة تدفقات التجارية العالمية و التشابك المالي ، و في احد التقارير حول تطور التجارة الالكترونية كانت سنة 1995 حوالي 0.1 مليار دولار و ارتفعت سنة 1996 الى 3 مليار دولار ثم الى 22 مليار دولار عام 1997 و في عام 1998 وصلت الى 74 مليار دولار و في عام 1999 بلغت 180 مليار دولار و في سنة 2002 قدرت ب 1230 مليار دولار و في سنة 2015 وصلت الى 2.6 تريليون مليار دولار أي 15 بالمئة من الاقتصادي العالمي تهيمن عليه الدول الكبرى . (حديدي، 2020، صفحة 146) .

4- الهرمية في تحديد موازين القوى الاقتصادية :

أصبحت القطبية الرأسمالية هي المسيطرة على العالم و سياسة الحرية الاقتصادية و اصبح الصراع على القمة بين الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و الاتحاد الأوروبي (كمال، 2011، صفحة 12) ، و هذا النظام يأخذ شكل هرمي بين القوى الاقتصادية الثلاثة تتغلب عليها عوامل التجانس و الاعتماد المتبادل على عوامل التنافس اين تبقي الولايات المتحدة الامريكية هي المهيمنة على الاقتصاد العالمي و هذا لأسباب عديدة أهمها الدولار و الارتباط المالي و المصرفي لكن هناك قوى صاعدة تعمل على تغير القاعدة مثل الصين و البرازيل و الهند.

5- الشركات المتعددة الجنسية :

يتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي اين بدأت الشركات في التزايد حسب الاحصائيات حيث تزايد عددها 500 بالمئة منذ 1970 اين بلغ عددها سنة 2000 ما يقارب 63000 شركة و تسيطر على 80 بالمئة من مبيعات في العالم (حديدي، 2020، صفحة 147) ، و من جهة أخرى نجد ان هذه الشركات تستثمر في نقل التكنولوجيا و لها خبرات تسويقية و تتميز بتنوع أنشطتها

و لها انتشار جغرافي كبير حيث مكنها من السيطرة على 44 بالمئة من الناتج الاقتصادي العالمي و 40 بالمئة من التجارة الدولية .

6- **التكتلات الاقتصادية و المنظمات الاقتصادية** (خويلدي، 2013، صفحة 16) :

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الدولية من بين ركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي و التي تتشكل من الدول و الشركات المتعددة الجنسية و المنظمات الاقتصادية و نتحدث هنا على التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي و الذي يمثل اهم نموذج اقتصادي ناجح الى حد ما و منظمة الأسيان و النافتا و البريكس و هذا الى جانب الثلاثي البنك الدولي و الصندوق الدولي و المنظمة العالمية للتجارة و بالتالي اصبح التعقيد و التشابك من بين الميزات الأساسية لهذا النظام و بتالي كل منظمة او تكتل اقتصادي له دور أساسي يلعبه داخل هذا النظام.

7- **الصدمات الاقتصادية** (خويلدي، 2013، صفحة 16) :

نجد ان النظام الاقتصادي الدولي يعرف بتزايد الصدمات الاقتصادية او ما يعرف بالأزمات الاقتصادية اين تزايد عددها خاصة مع بداية النظام الدولي الجديد اين نجد ان الازمات التي عرفها النظام الدولي جاءت كما يلي : سنة 1986 ثم 1997 و بعدها 2008 و تلتها 2014 و هذه الازمات التي يعرفها العالم كما تزداد سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كان إيجابيا او سلبيا و هذا بسبب زيادة أهمية دور الاقتصاد الدولي في الاقتصاد المحلي و الوطني .